



التاريخ : ٢٠٠٣/١/٥ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

يسرنا أن نرفق لسعادتكم طيه مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي الذي قامت بإعداده لجنة الرد على الخطاب السامي حسبما جاء في المادة (٧) من اللائحة الداخلية تمهيداً لعرضه على جلسة مجلس الشورى القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبدالرحمن محمد جمشير

النائب الأول للرئيس
رئيس لجنة إعداد الرد على الخطاب الملكي

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه ونصره بنصر من عنده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

لقد تشرفنا يا صاحب الجلالة في يوم السبت الموافق الرابع عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٢م ، وهو يوم أغر في تاريخنا الوطني ، بالاستماع إلى خطابكم السامي الذي عبرتم فيه بصدق وجلاء عن سعادتكم بتجدد المسيرة الديمقراطية وتفعيل دور السلطة التشريعية في مملكة البحرين بعد نضال طويل جسد الإرادة الوطنية الشعبية منذ عهد المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة والتي استند إليها في إرساء نظام حكم وطني قائم على أسس الدولة الحديثة المستقرة سياسياً واقتصادياً .

وفي هذا السياق التاريخي الحافل بالتطور والنماء السياسي والاقتصادي يأتي عهد جلالتم حافلاً بالإنجازات الحضارية والتاريخية والتي تمثلت في استراتيجية تهدف إلى رفعة شأن المواطن البحريني وفتح أبواب الحرية والديمقراطية أمامه ليتبوأ مكانته الانسانية في هذه التحولات القائمة على نهج ديمقراطي يرسخ الثوابت الوطنية والدستورية ويحقق توازناً في المشاركة السياسية بين الشعب والحكومة ، ويكون محورها التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

لذا فإننا نتطلع من واقع انتمائنا إلى السلطة التشريعية إلى أن تلتزم جميع سلطات ومؤسسات المجتمع بهذه التوجهات الملكية الحيرة وأن يعمل كل في موقعه على ترسيخ هذه المبادئ والالتزام بها وتطويرها نحو الأفضل .

وعندما يأتي خطاب جلالتم السامي ليؤرخ هذه المرحلة من تاريخ الوطن باعتبارها محطة من أعز محطات حياتنا وحياة الوطن انتظرناها معاً وتمنينها دائماً وعملنا لأجلها جميعاً من مختلف

المواقع والتوجهات قيادة وشعباً ، بل ناضل في سبيلها الآباء والأجداد منذ فجر النهضة عندما أرسوا دعائم الدولة الحديثة المتطورة والمجتمع المدني المتقدم تطلعاً إلى المشاركة والشورى والديمقراطية في ظل الدستور وسيادة القانون .

وعليه فإننا نرتأي على ضوء هذه التوجهات السامية دراسة إمكانية تشكيل لجنة وطنية من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالتاريخ والتراث لتدوين تاريخ مملكة البحرين وتراثها الوطني بشمولية ودقة بما فيه من نجاحات وإخفاقات وتحديات ، ويكون تأريخاً حقيقياً وصادقاً لهذا الوطن وشعبه الكريم ، والذي على أساسه يتم إعداد المناهج الدراسية لتدريسها في مناهجنا التعليمية لتربية النشء على أسس وطنية وبروح علمية خلاقة مبدعة .

وكما أعلن جلالتم أن المسيرة الواحدة قد تجددت نحو آفاق الديمقراطية المتنامية التي لا تبلغها الشعوب إلا بنهج التطور المتدرج وإثراء التجربة خطوة بعد أخرى والاستفادة من دروس العمل الوطني في مختلف مراحلها ، لكنها لن تستوحي توجهاتها من أي مصدر غريب عنها كما تبقى متقبلة لكل رأي واجتهاد معارض ما دامت المعارضة مرتبطة بتراب هذه الأرض محافظة على نقائها الوطني في الروح والتوجه والولاء الخالص للبحرين أولاً وأخيراً .

وعلى ضوء هذه التوجهات المستنيرة والمنفتحة فإننا نؤيد هذا الخيار الوطني بفتح المجال لكل رأي واجتهاد معارض ولتحقيق هذه الدعوة السامية نرى بأن توضع الأسس المؤسسية والقانونية لتأطير الحياة السياسية الديمقراطية التي تمر بها مملكة البحرين والتي تعتبر من أكثر المراحل التاريخية دقة ونحن في بداية هذه التحولات حيث تتعدد وتتداخل فيها الاتجاهات مما يجعلها عملية بالغة التعقيد من حيث تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في خصوصية التجربة البحرينية .

وإن مملكة البحرين يا صاحب الجلالة أصبحت تقع تحت أنظار العالم في ظل هذه التحولات الديمقراطية الدستورية والتي جعلت المواطنين جميعهم سواسية لا فرق بين أحد منهم لعرقه أو مذهبه أو فئته أو انتماءاته السياسية ، وبالتالي نرى بأن يتم تدعيم هذا الاتجاه الذي

أرساه جلالتم بالعدد من القرارات والتوجهات والتي أكد عليها الميثاق والدستور وأن يتم ترسيخ هذا الاتجاه من خلال قوانين وبرامج ومؤسسات وتوجهات استراتيجية لتكريس المواطنة وحث المواطنين على العطاء والإبداع لتعزيز هذه المكتسبات والتصدي بحزم لجميع المواقف التي تستهدف النيل من هذه الوحدة الوطنية .

وعليه فإننا نعتقد بأن المجتمع المدني في مملكة البحرين يستطيع أن يلعب دوراً فاعلاً في هذه المسيرة الوطنية وقد أثبتت الأحداث الوطنية صحة هذا القول حيث قدمت مؤسسات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها دوراً داعماً ومسانداً ومؤيداً لقضايا البحرين الوطنية ووحدها الداخلية .

وحيث أن مملكة البحرين زاخرة بمؤسسات المجتمع المدني وهي ذات تاريخ عريق ومتنوع وأن قوة المجتمع المدني تقاس بهذه المشاركة الشعبية الجماعية التطوعية والتي فتحتم لها جلالتم الآفاق الواسعة للمشاركة السياسية الوطنية في بناء المجتمع الحديث في وطننا الغالي . لذا فإننا ندعو لإشراك هذه القوى المدنية في دعم التوجهات السياسية السامية لمشروعكم الإصلاحي الكبير من خلال إعادة صوغ النظام القانوني لهذه المؤسسات وإزالة جميع العوائق القانونية وكفالة استقلال هذه المؤسسات وتنظيم العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وعلى هذه القوى المجتمعية أن توفر من باب الحرص على المصلحة العامة الأمن والأمان والطمأنينة لأنسياب الاستثمارات إلى البحرين لخلق فرص عمل للمواطنين واحترام كافة القوانين والاشتراطات البيئية والصحية وقوانين العمل والتدريب والتأهيل لتهيئة الكوادر الوطنية لتأخذ مكانها وأولوياتها في سوق العمل .

كما نود أن نؤكد هنا يا صاحب الجلالة على دوركم البارز والمعهود في تأسيس نظام المملكة الدستورية الديمقراطية والقائمة على مبدأ توازن وفصل السلطات والمؤسسات في هذا

المجتمع الديمقراطي وتوزيعها بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والنيابة العامة ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها من جمعيات سياسية ونقابات عمالية ومؤسسات مهنية ، كما أنه من الضرورة إفساح المجال واسعاً لكي تمارس الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة دورها الريادي لتسند توجهات جلالتم الإصلاحيية لما في ذلك من أثر طيب لتعزيز وترسيخ التحولات الديمقراطية ومشاركة المواطن الخلاقة في خدمة هذا الوطن الحبيب . كما أننا نرى في دور جلالتم الحكم المراقب والعدل والموازن بين سلطات هذه المؤسسات لما فيه مصلحة الوطن والشعب .

ولقد شاءت إرادة الله وإرادة الشعب كما نوهتم يا صاحب الجلالة أن نكون من أوائل المواطنين المشاركين في هذه التجربة الديمقراطية التي تعتمد نظام المجلسين في هذا المجلس الوطني الموقر .

وإننا نعاهد جلالتم ونحن نخوض مثل هذه التجربة الديمقراطية المتميزة بأن نكون صادقين مع جلالتم ومع أنفسنا بأن نكرس إيجابياتها وأن نتلافى أي تقصير في سبيل إنجاح هذه التجربة الجديدة وأن ننظر إلى الآفاق الأوسع في العمل الديمقراطي المتجدد في المملكة على مختلف الأصعدة ولن نقف مع النظريات الرمادية بل سنتطلع إلى الشجرة الخضراء التي تنمو معنا وهي شجرة الديمقراطية .

وإننا يا صاحب الجلالة نعلم بأن مملكة البحرين والتي تقع في منطقة حباها الله بموارد طبيعية متعددة كالنفط والغاز ومواد أساسية أخرى ، وتمتاز أيضاً بالبنية الأساسية التحتية المتطورة وبنية بشرية ماهرة عززها تعليم راق وقدرة على ملاحقة أحدث المتغيرات منذ بداية القرن العشرين مما يؤهلها لتطوير إقتصادها وصناعاتها وهو ما يدعو إلى ضرورة الإسراع في وضع خطط استراتيجية علمية تأخذ في الحسبان توفير الموارد المالية والبشرية المدربة تدريباً عالياً لتنفيذ تلك الخطط على أسس اقتصادية تقوم على التخطيط الاستراتيجي المنظم لخدمة الاقتصاد الوطني

وتوفير فرص العمل للمواطنين وبلورة الرؤى الاقتصادية والاستراتيجية والمستقبلية لتكون البحرين في طليعة البلدان التي تستفيد من الفرص الاقتصادية المتاحة في عالم سريع التغير والتطور .
وإن حل مشكلة البطالة هي من مسؤولية الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والتي عليها عبء توعية الشباب باحترام العمل والالتزام بشروطه وحث العامل البحريني على رفع إنتاجيته مع ضمان رب العمل لتقدم أمور عادلة ، كما أن على مؤسسات المجتمع المدني الالتزام بالدستور والأنظمة والقوانين التي تنظم احتجاجات والمطالب العمالية حتى لا تتعطل عجلة الاقتصاد والتنمية في الوطن .

ولذا فإننا نوصي بتشكيل هيئة وطنية عليا للتخطيط الاستراتيجي تضع التصورات والرؤى في خطط واقعية تحدد المسارات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يكون عليه وطننا وشعبنا خلال العشرين سنة القادمة وتنفذ من خلال برامج عمل مرحلية ، ويتم تطبيقها من خلال السلطة التنفيذية ومؤسساتها الوزارية المختصة وبمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتكون برنامج العمل الوطني .

وإننا نود يا صاحب الجلالة أن يصبح برنامج العمل الحكومي هو برنامجنا الوطني من واقع رؤى العمل الديمقراطي وفي سياق تقليد برلماني يجب تكريسه .

إلا إنه من واقع حرصنا على مثل هذه العلاقة فإننا نرى بأن يتضمن هذا البرنامج مبررات الخطط التنفيذية للوزارات الموقرة ، حتى يكون رد السلطة التشريعية رداً نقدياً شاملاً .

كما إننا يا صاحب الجلالة نقف مع توجهاتكم السامية لمكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره حفاظاً على المال العام سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص أو في مؤسسات المجتمع المدني كافة لأن الفساد هو المدمر لعملية التنمية والمعطل للمشاريع الاقتصادية مما يترتب عليه زعزعة الأمن والسلام الاجتماعي .

وعليه فإننا نثمن ما قمتم به جلالتم بتفعيل المادة (١١٦) من الدستور بإصدار قانون ديوان الرقابة المالية للتحقق ومراقبة سلامة ومشروعية استخدام المال العام وقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية .

وتكملة لهذه التوجهات السامية فإننا كذلك ندعو السلطة التنفيذية إلى تبسيط الإجراءات الحكومية والقضاء على التداخل في المسؤوليات الذي نتج عن التشكيل الوزاري الأخير والعمل على تحسين الخدمات للمواطنين في جميع المجالات التعليمية والصحية وتوفير السكن الملائم للمواطنين وتحسين مرافق الكهرباء والماء والطرق والمجاري .

وإننا ندعو إلى إنشاء ديوان الرقابة الإدارية كما جاء في الفصل الثالث من ميثاق العمل الوطني للتحقق من سلامة ومشروعية الأنظمة الإدارية ومطابقتها لمعايير الجودة العالمية المعمول بها في هذا الشأن وضبطها وعدم استغلالها للمآرب الشخصية وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المواطنين والتحقق من الكفاءة والأداء في التعيين والترقي في الوظائف والحد من التسيب الإداري والبيروقراطية في الإجراءات الإدارية تنفيذاً لتوجهات جلالتمم والتي أكدتم فيها على سرعة الإنجاز والقيام بالواجب .

وإننا يا صاحب الجلالة نثمن دعوتكم لكل بحريني وبحرينية على قدم المساواة لاغتنام فرصة المشاركة من أجل غدٍ أفضل وللعمل معاً وانطلاقاً من أن الثروة البشرية في مملكة البحرين هي نقطة الانطلاقة الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة وأن العنصر السكاني هو المسئول عن دورات عجلة التنمية فإننا نتطلع إلى دعم جلالتمم لرسم سياسة سكانية وطنية تحتل موقعاً بارزاً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد تضع في أولياتها قطاع الشباب .

كما إننا نتطلع من منطلق واجبنا الوطني تجاه مجتمعنا وتجاه الأسرة البحرينية التي هي نواة هذا المجتمع ، إلى الاستمرار في عملية تعديل واستكمال التشريعات الوطنية المتعلقة بكافة

أفراد الأسرة البحرينية لتحقيق الاستقرار الأسري وفق مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ، وذلك في ضوء ما تمليه علينا شريعتنا الإسلامية الغراء .

إننا يا صاحب الجلالة نقدر ونؤيد دعوتكم الصادقة للسعي إلى الوحدة الخليجية لتحقيق وتطلعات أبناء دول المنطقة وإلى تغليب المصلحة القومية على أية مصلحة ضيقة .

وفي الوقت الذي نؤيد ونبارك قرارات مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد في مدينة الدوحة وخصوصاً القرار الداعي إلى البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي وتوحيد العملة فإننا ندعو إلى الإسراع في تطبيق السوق الخليجية الموحدة .

وإننا في مملكة البحرين يحز في أنفسنا أن نرى ما آلت إليه مسيرة مجلس التعاون الخليجي من تنام للخلافات السياسية الثنائية مما يلقي بظلاله على أداء المجلس وتطلعات شعوب المنطقة إلى الوحدة .

وإننا ندعو إلى تقرب وجهات النظر وتحديد الأولويات السياسية والمخاطر التي تهدد المنطقة وتحديد التناقض الرئيسي فيها وتوحيد جهود دول المنطقة من أجل وحدة وتفعيل مجلس التعاون الخليجي كما تتطلع إليه شعوبنا .

كما إننا يا صاحب الجلالة نرى أن سحب الحرب تتجمع في منطقتنا للمرة الثالثة وكلنا يعلم بأن الحرب العراقية الإيرانية وغزو دولة الكويت الشقيقة قد عرقلت سبل التنمية في المنطقة واستنزفت ثرواتها البشرية والاقتصادية . وإن دق طبول الحرب للمرة الثالثة والتي تُعلن على جمهورية العراق الشقيق ليشير القلق لدى كل المحبين للسلام ، وإننا نعلن بأننا ضد الحرب وأن على الأطراف المعنية أن تعلم بأن الحرب هي خراب ودمار للشعوب وإننا نؤكد على ضرورة الالتزام الوسائل السلمية لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة حسب قرارات الأمم المتحدة . وإننا نتطلع إلى موقف خليجي عربي موحد لنصرة الشعب العراقي الشقيق وتجنبيه ويلات الحرب وتفعيل جهود السلام الدولية والإقليمية .

كما إننا يا صاحب الجلالة ليحز في نفوسنا ونحن نعيش مثل هذه الظروف الأليمة التي تمر بها أمتنا العربية في أكثر من مكان وموقع وبالذات ما يمر به الشعب الفلسطيني الشقيق وهو يناضل في سبيل حريته ووطنه وسلطته الوطنية ضد قوة احتلال تمارس أبشع وسائل القمع التي لم يعرفها التاريخ المعاصر وفي ظل احباطات عربية متزايدة .

لذا فإننا نأمل في حكمتكم المعهودة ودوركم الفعّال في توحيد الصف العربي وتعزيز العمل العربي المشترك وتفعيل دور الجامعة العربية وآلياتها من خلال استثمار فرصة عقد مؤتمر القمة العربية في مملكة البحرين في شهر مارس القادم وتقديم الدعم والمساندة لنضال الشعب العربي الفلسطيني وكفاحه من أجل إعلان دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها مدينة القدس الشريف .

كما إننا نؤكد على دعوة سموكم بأن تعقد قمم شعبية توازي قمم القادة وذلك بالدعوة إلى تفعيل اجتماعات مجالس الشورى والنواب في الوطن العربي لتأخذ دورها في تعزيز التوجه العربي وتفعيل الجامعة العربية وإعطاء المواطن دوره الفاعل من خلال مؤسساته الشعبية في دعم التوجه الشعبي العربي .

ونؤكد لجلالتكم بأننا سنعمل بإذن الله معاً في ترسيخ برنامجكم الإصلاحي الذي نقلتم فيه وطننا وشعبنا إلى الصف الأول من الدول الديمقراطية العريقة والذي سنعمل معكم لترسيخه وتطويره نحو الأفضل .

ومعاً سنعمل فقد حان وقت العمل مع دعوة جلالتم الخيرة من أجل وطن عزيز على قلوب أبنائه وشعب كريم قادر على البذل والعطاء خصوصاً وأن مملكة البحرين تؤمن بالتعدد السياسي والإنساني والذي يجب أن يصب في بوتقة بناء الوطن ورخاء شعبه .